دور السلم والأمن الدوليين في ضمان الحق في التنمية
The role of international peace and security in
ensuring the right to comprehensive development

بن عيسى الأمين*

جامعة الجزائر 1 – كلية الحقوق – سعيد حمدين
el.benaissa@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022./11/01 - تاريخ القبول: 2022./12/14 - تاريخ النشر: 2022./12/26

الملخص:

في ظل التطور الذي شهدته منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة في العقود الأخيرة أصبح الحق في التنمية يشكل أحد أبرز اهتمامات هذا القانون، حيث صوّفه الدارسون ضمن حقوق الجيل الثالث لحقوق الإنسان، إلا أنّ التنمية باعتبارها حق يهم الأفراد والجماعات على حدّ السواء فإنّها تستلزم لضمان ترقيتها عنصرا أساسيا لا مناص من الحرص على استتبابه وضمانه ألا وهو السلم والأمن الدوليين، وهذا الدور الذي يؤديه كل من السلم والأمن الدوليين في ضمان تحقيق التنمية الشاملة هو ما سنهدف لإبرازه من خلال هذه الورقة البحثية، كما تهدف الدراسة لإبراز مفهوم التنمية في نظر الفقه باعتبارها حق من حقوق الإنسان ونبين مختلف اهتمامات القانون الدولي لحقوق الإنسان بهذا الحق وذلك من خلال التطرق لمختلف الموثيق والإعلانات الدولية التي عملت على تكريسها.

لتنتهي الورقة البحثية بنتائج تتمحور حول دور مبدأ حسن النية في العلاقات الدولية في شتى مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، بالإضافة إلى الإشارة للدور الذي تؤديه الهيئات الدولية المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين في مجال ضمان الحق في التنمية، بالإضافة لنتائج أخرى هي بمثابة توصيات يجب الأخذ بها لضمان الحق في التنمية الشاملة لكل شعوب المعمورة. الكلمات المفتاحية: السلم؛ الأمن؛ التنمية .

Abstract:

In the light of the development witnessed by the international human rights law system, especially in recent decades, the right to development became one of the prominent concerns of this law.

Scholars, however, classified it within the right of the third generation of human rights. Development as a right of concern to individuals and groups alike requires to ensure its promotion an essential element which is international peace and security, where they are of importance what enables the success of the development process in various fields and for all peoples of the world. This is the main object that international peace and security play in ensuring comprehensive development.

This is the subject of our study in this article. We will also clarify the concept of development as a human right and show the various interests of international human rights law by addressing the various international charters and declarations that worked to devote them

Keywords: peace ; security ; development .

مقدمة

يعتبر الحق في التنمية من بين اهتمامات الجيل الثالث حقوق الإنسان التي تهم الأفراد والجماعات البشرية كلها على حدّ السواء، وفي ظل تطور مفاهيم حقوق الإنسان أصبحت مختلف الدول تضمّن قوانينها الداخلية بدءاً بأسى وثيقة متمثلة في دستور الدولة، آليات تضمن تكفل تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها للأفراد والجماعات على حدّ السواء، إلا أنّ تحقيق التنمية الشاملة يستلزم وجود عدّة عناصر هي بمثابة بمثابة العامل الرئيسي والضامن لنجاح وضمن الحق في التنمية للأفراد والجماعات، ومن بين هذه العناصر هو السلم والأمن الدوليين فأى اختلال في هذا العنصر الأخير سيؤدي لمحاولة إلى تفويض الجهود الرامية لتحقيق التنمية في مختلف المجالات، حيث ستهدف دراستنا هذه على دور السلم والأمن الدوليين في إحداث التنمية وضمن تحقيقها والنهوض بها كحق مكفول دولياً في عدّة مواثيق وإعلانات دولية، ووطنياً في دساتير الدول وقوانينها، حيث ستنتقل معالجتنا لهذا الموضوع بدءاً من الإشكالية الرئيسية الآتية: إلى أي مدى يؤثر انعدام السلم والأمن الدوليين على إحداث التنمية باعتبارها حق من حقوق الإنسان ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنتبع المنهج الوصفي الذي يمكننا من التعرض لمختلف الآراء الفقهية التي تعرّضت لتعريف التنمية كما يسمح لنا باستعراض مختلف النصوص القانونية الدولية التي كرّست الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يمكننا من إبراز العلاقة الوطيدة بين كل من التنمية كحق من حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين كضرورة يستلزمهما أعمال الحق في التنمية، كما يتم اعتماد المنهج كونه يمكننا

من إدراك ومعرفة مختلف الآثار المترتبة عن انعدام السلم والأمن الدوليين وتأثير ذلك على مسار التنمية الشاملة .

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم تقسيم هذه الدراسة كما يلي وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الحق في التنمية وتكريسه في المواثيق الدولية

المطلب الأول: مفهوم التنمية كحق من حقوق الانسان

المطلب الثاني: تكريس الحق في التنمية في الصكوك الدولية

المبحث الثاني: العلاقة بين السلم والأمن الدوليين والحق في التنمية

المطلب الأول: علاقة السلم والأمن الدوليين بالحق في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية

المطلب الثاني: علاقة السلم و الأمن الدوليين بالحق في التنمية السياسية و

البيئية

المبحث الأول: مفهوم الحق في التنمية وتكريسه في المواثيق الدولية

تطرق عدّة مفكرين لتعريف الحق في التنمية كل بحسب وجهة نظره وقناعاته

وهو ما سيتم التفصيل فيه في مطلب أول، كما أنّ الحق في التنمية قد حظي

بتكريس دولي حيث عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار عدّة

اتفاقيات وإعلانات دولية كان من صميم اهتماماتها هو العمل على ضمان الحق في

التنمية كحق من حقوق الإنسان وهو ما سيتم التفصيل فيه في مطلب ثاني .

المطلب الأول: مفهوم التنمية كحق من حقوق الانسان

لم يستقر الفقه على تعريف الموحد للحق في التنمية، فلقد تعددت تعريفاته بتعدد الزوايا التي نظر من خلالها كل فقيه إلى هذا الحق، فعرف " أوريلوس كريستيسكو" الحق في التنمية بأنه "خطى التقدم الضرورية للتمتع بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي أعلنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية"، فيتضح من خلال هذا التعريف أنه ركز على الجيل الثاني من حقوق الإنسان¹ مهملًا بذلك مجموعة من التصنيفات الأخرى للحقوق و المتمثلة أساس في الجيلين الأول و الثالث لحقوق الانسان .

ومن بين التعاريف الواردة أيضا بشأن الحق في التنمية ما ركز على الجيل الثاني لحقوق الإنسان، حيث عرفها الأستاذ " زيلبي حقاني " بأنها " مجموعة المبادئ و القواعد التي يمكن على أساسها أن يحصل الانسان بوصفه فردا أو عضوا في جسم المجتمع (الدولة، الأمة و الشعب)، وفي حدود المستطاع على احتياجاته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الضرورية لكرامته ولكمال تفتح وازدهار شخصيته"، وهذا التعريف يتوافق مع التعريف الذي جاء به الأستاذ " الذي يرى

¹ شادية رحاب، رقية عواشيرة، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، العدد15، ديسمبر 2006، ص 41.

بأنّ " الحق في التنمية هو حق لرخاء الكائن البشري"¹، فنلاحظ من خلال هذين التعريفين أيضا أنّهما يركزان على الجيل الثاني من تصنيفات حقوق الإنسان . وفي تعريف آخر للحق في التنمية ركّز على الجيل الثاني من حقوق الإنسان عرّفها عبد الله جمعة الكبيسي بأنّها " مجمل العمليات التي يقوم بها المجتمع من سلطات و مؤسسات و هيئات و أفراد في مجالات استخدام و استثمار الموارد الطبيعية و المادية و البشرية استخداما فعّالا يستهدف رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة ثقافيا و اجتماعيا و اقتصاديا "²، ويعرّفها الفقيه "سيلسوفيورتادو" بالاستناد للجانب الإقتصادي و الإجتماعي فيقول أنّها " ليست سوى العملية الاجتماعية الإقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشّراته و أسبابه كمّا و كيفا، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معيّن، حيث تحدّد القوانين الإقتصادية لهذا النمط مسيرة و إنجاز مهام التنمية الاقتصادية"³.

¹ زرارقة عيسى، ولد عمر الطيب، إعمال الحق في التنمية، مقال منشور بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة تيارت، العدد 2، المجلد 7، جوان 2020، ص 977.

² رضا كشان، استراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر- الواقع والتحديات- أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، 2018-2019، ص 32.

³ قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، بنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 19.

وهناك عدّة مفكرين آخرين عرفوا التنمية بالإستناد إلى الجانب الاقتصادي وهو أحد مكوّنات الجيل الثاني من أجيال حقوق الانسان، أمثال "روتسو" في كتابه مراحل النمو الاقتصادي، والمفكر "سميلسر" الذي رأى بأن التنمية هي التحول في بعض مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية¹، فيتضح من تعريفه أنّه ارتكز على عدّة مكوّنات للجيل الثاني من حقوق الإنسان ولم يرتكز على المكوّن الإقتصادي فقط .

المطلب الثاني: تكريس الحق في التنمية في الصكوك الدولية

تعتبر التنمية حق من الحقوق الانسان الجماعية و الفردية²، ويجد هذا الحق أساسه في عدة صكوك دولية بدءا بميثاق الأمم المتحدة³ ثم الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي وإن لم ينص بصريح العبارة على ذلك فإنّ مضمون مواده وديباجته قد تضمّنت عدّة مجالات للتنمية⁴، وبلي ذلك تكريسه كحق من حقوق

¹ للإطّلاع على هذه التعاريف وتعاريف أخرى لمفكرين آخرين ينظر قادري محمد الطاهر، نفس المرجع، ص 18 إلى 25 .

² نبيل عبد الرحمن ناصر الدين، ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 69 .

³ ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة، الصادر بمدينة سان فرانسيسكو، بتاريخ 26 جوان 1945، دخل حيّز النفاذ في 24 أكتوبر 1945، المعدّل والمتمّم، ما يلي: "...وأن ندفع بالرّقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"، "وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والإجتماعية للشعوب جميعا".

⁴ ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس بتاريخ ديسمبر 1948، بموجب القرار رقم 217

الانسان بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية¹، كما نصّ عليه إعلان الحق في التنمية بأنّه حق لكل إنسان و لكل الشعوب و في عدّة مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية و سياسية²، فكل هذه النصوص الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الانسان نصّت على التنمية و تعاملت معها على أنّها حق من حقوق الإنسان التي يسهر المجتمع الدولي على ضمانها و تكريسها، و بالإضافة إلى كل المواثيق الدولية الأنف ذكرها فقد تم عقد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان بفيينا لعام 1993 الذي عقد برعاية الأمم المتحدة³، والذي تناول التنمية على أنّها حق

ألف، ما يلي: "...على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما و أن ترفع مستوى الحياة في جوّ من الحرية أفسح..."، كما تضمّنت معظم مواد الإعلان النص على ترقية و ضمان مجموعة من الحقوق يمكن إدراجها ضمن مجال معيّن من مجالات التنمية.

¹ المادة الأولى المشتركة بين بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، اعتمادا و عرضا للتوقيع والتصديق و الإنضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف(د-21)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 .

² ينظر المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية، اعتماد و نشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986 .

³ إعلان وبرنامج عمل فيينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المعقود في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 جوان 1993 .

للشعوب تسعى لتحقيقه من خلال النهوض بالمجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية¹.

ولقناعتها الكاملة بأن تكريسه وإعمال الحق في التنمية للشعوب في دول ما بعد النزاعات، بدأت منظمة الأمم المتحدة في بداية التسعينات بطرح مقاربات من بينها ضمان تحقيق الأمن و السلم والإستقرار الدائم في هذه الدول، وقد تجسّد ذلك سنة 1992 من خلال تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " بطرس بطرس غالي والذي حمل عنوان " أجندة أجل السلام: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وحفظ السلام"²، حيث اقترح فيه وضع خطة السلام، كما اقترح أن تلي هذه الخطة خططا لتحقيق التنمية و ذلك في مختلف الدول التي تتدخل فيها المنظمة لإرساء السلم والأمن الدوليين.

المبحث الثاني: العلاقة بين السلم والأمن الدوليين والحق في التنمية الشاملة
إنّ إعمال الحق في التنمية بمختلف مجالاتها وفروعها لصالح شعب كل دولة يقتضي أن تتمتع هذه الأخيرة بالسلم والأمن الذي يكفل لها ذلك، فالتنمية بشتى أوجهها وفق ما أوردته مختلف الصكوك والإعلانات الدولية لن تتحقق طالما افتقد عنصرى السلم و الأمن الدوليين، وفيما يلي سنبين كيف يتأثر الحق في التنمية في مختلف مجالاته بمدى توافر أو عدم توافر السلم والأمن الدوليين.

¹ الفقرة الثالثة من البند الأول من إعلان وبرنامج عمل فيينا .

² سميرة شرايطية، أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة -دراسة عبر الإقليمية- أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، 2018، ص 237.

المطلب الأول: علاقة السلم والأمن الدوليين بالحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

هناك علاقة وطيدة بين كل من السلم والأمن الدوليين والحق في التنمية بوجهيها الإقتصادي والاجتماعي، حيث تظهر معالم هذه العلاقة جليّة وتتأكد عند حدوث إخلال بالسلم والأمن الدوليين حيث تنعكس آثار هذا الإخلال على ضمان حق الإنسان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي سنبين بالتحليل كيف أنّ التنمية بوجهيها الإقتصادي والاجتماعي تستلزم دائماً استتباب السلم والأمن الدوليين .

أولاً- علاقة السلم والأمن الدوليين بالحق في التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنّها العملية التي تهدف لدراسة أسباب التخلف وإيجاد الحلول التي تكفل الخروج منه، و ذلك باتباع استراتيجيات وسياسات معيّنة تتوّج بتحقيق هذه التنمية الاقتصادية¹.

إنّ هذا الإنتقال من حالة الإقتصاد المتخلف إلى اقتصاد النمو، يوجب القيام بتغييرات جوهرية في الهياكل الإقتصادية والإرتقاء بالدخل القومي بصفة عامة والدخل الفردي بصفة خاصة وتحقيق أكبر قدر من النمو في كل قطاع على حدى، يمتّ بصلة للإقتصاد²، والإشكال المطروح هنا بخصوص هذا الإنتقال هل يمكن تحقيقه في ظل انعدام السلم والأمن الدوليين ؟ بالتأكيد لا وذلك طالما أنّ نقيض

¹ محمّد عبد الله شاهين محمد، التحديات السياسية والإقتصادية لدول العربية وسبل معالجتها، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2017، ص9.

² رضا كشان، المرجع السابق، ص40.

السلم والأمن الدوليين هو الحرب التي قد تنور بين دولتين فأكثر أو الحرب الأهلية التي تقع داخل الدولة الواحدة ولكنها ذات طابع دولي، بحيث تمتد أثارها خارج إقليم الدولة التي تقع فيها كما يمتد مفهوم السلم و الأمن ليشمل حالة عدم الإستقرار التي تتسم فيها العلاقات الدولية بالعنف المادي والمعنوي¹، ومن المسلم به أن إحداث أي تنمية اقتصادية والانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو و التقدم لا يمكن تصوره في ظل انعدام إحدى المتطلبات الأساسية المتمثلة في السلم والأمن الدوليين.

إنّ انعدام السلم والأمن الدوليين يساهمان بشكل كبير في عدم الإستقرار السياسي للدولة، وانعدام هذا الأخير لا شك سيؤدي لعرقلة أي تنمية اقتصادية، فإذا أخذنا مثلا تنمية القطاع السياحي فإن هذا الأخير لن يتحقق طالما تميّزت البيئة بعدم الإستقرار السياسي الناتج عن انعدام السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد يقول "ريختر ووج"، وهو خبير سياحي ألماني، قد تنهار الخدمة السياحية تماما عندما تبدو الظروف غير مستقرة ويختار السوّاح ببساطة أماكن بديلة، ولسوء الحظ فإنّ الكثير من القيادات و المخططين لا يدركون بأنّ الهدوء

¹ مدلل حفناوي، جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد 10، جانفي 2015، ص 68 وما يليها .

السياسي وليس جاذبية المناظر و الجاذبيات الثقافية هي التي تشكل المطلب السابق الجوهرى للسياحة"¹.

ثانيا- علاقة السلم والأمن الدوليين بالحق في التنمية الإجتماعية

إنّ التنمية في بعدها الإجتماعي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدّم والرفاهية والإستقرار²، وقد عرّفها المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة سنة 1956 بأنّها " تلك العمليات التي توّحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال العمرانية والمعيشية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحليّة، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامّة في التقدم الوطني، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين، أحدهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من

¹ هادية يحيياوي، السياحة والتنمية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العوم السياسية، تخصص تنظيميا سياسية وإدارية، 2012، ص35.

² حموته صابر، النزاعات الإثنية في إفريقيا وإشكالية الأمن والتنمية " نيجيريا أنموذجا"، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2021، ص59.

شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية¹.

فالتنمية الإجتماعية وفق التعريف الأنف ذكره أو كما يجمع عليه الدارسين هي تحقيق الإرتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن في عدّة نواحي مختلفة كالتهليم والصحة والإسكان وتغذية ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين الدخل الفردي وإشباع كل الإحتياجات والوصول إلى أكبر قدر ممكن من الرفاه وإلى غير ذلك²، والإشكال المطروح بشأن العلاقة بين السلم والأمن الدوليين والحق في التنمية الإجتماعية هو كيف تتأثر هذه الأخيرة بانعدام السلم والأمن الدوليين؟

لقد ربط الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير له حول إصلاح الأمم المتحدة في مجال التنمية والتعاون الدولي وتحقيق السلم العالمي والتنمية الشاملة والمحافظة على البيئة، ربط بين التنمية والسلم العالمي حيث أفاد بأن التنمية تحتاج إلى الإستقرار والأمن اللذان يساعدان على استغلال كل الموارد المتوفرة من أجل التنمية³.

ونحن نرى أن هذا الربط الذي تقدم به الأمين العام هو منطقي جداً، لأنّه في ظل انعدام السلم والأمن ستتجه الدولة لتوجيه مواردها خاصة منها المالية نحو تحقيق السلم بحيث ستتركز معظم نفقاتها للتسلّح وتجنيد أكبر عدد من القوات

¹ ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2015، ص79.

² لتفاصيل أكثر ينظر رضا كشان، المرجع السابق، ص40 وما يليها.

³ شادية رحاب، رقية عواشيرة، المرجع السابق، ص45.

الأمنية وتركيز جهدها لاستتباب الأمن متجاهلة¹ تحقيق التنمية الإجتماعية في جوانبها المتعدّدة والمتمثلة في رصد ميزانية للحق في التعليم والصحة ومكافحة البطالة والفقر إلى غير ذلك من مظاهر التنمية الاجتماعية، وقد أوضح تقرير صادر سنة 1981 من طرف لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة أنّ سياق التسلح الجاري بين الدّول أدّى إلى تزايد مبلغ النفقات الموجه للتسلّح وفي مقابل ذلك انخفضت الموارد المالية المرصدة لترقية الصحة والتعليم².

المطلب الثاني: علاقة السلم والأمن الدوليين بالحق في التنمية السياسية و البيئية

إنّ تحقيق التنمية على الصعيدين السياسي والبيئي كذلك بدوره يوجب توافر عنصر السلم والأمن الدوليين، فعى اختل هذا الأخير سينعكس ذلك بالسلب على أي جهود تبذل في سبيل تحقيق التنمية على الصعيدين السياسي والبيئي، وفيمايلي سننّ بالتحليل كيف أنّ التنمية بوجهها السياسي والبيئي تتأثر بعامل السلم والأمن الدوليين .

أولاً- علاقة السلم والأمن الدوليين بالحق في التنمية السياسية

إنّ التنمية في مجالها السياسي قد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كحقل يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية في المجالات المتعلقة بالديمقراطية والمشاركة

¹ شادية رحاب، رقية عواشيرة، نفس المرجع، ص 46 .

² شادية رحاب، رقية عواشيرة، المرجع السابق، ص 47 .

الشعبية¹ في تسيير أمور الدولة، ولذلك فقد حظيت التنمية السياسية باهتمام العديد من المفكرين و الباحثين من منطلق الدور الذي تؤديه على كافة المستويات المحليّة والإقليمية والدولية²، لأنّ مظاهر تجسيد أو عدم تجسيد التنمية السياسية ستنعكس بالتأكيد على كافة المجالات أخرى المتعلقة بالحق في التنمية، وفيما يلي سنعرض بعض التعريفات الرّاجحة المتعلّقة بالتنمية السياسية ثم نوضّح مدى تأثيرها بانعدام السلم والأمن الدوليين.

يعرف أحمد وهبان التنمية السياسية بأنّها " عملية سياسية متعدّدة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل داخل ربوع المجتمع وزيادة معدّلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني حقيقي فيما يتصل بإعلانها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، وإتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين"³.

¹ رضا كشان، المرجع السابق، ص 46.

² حموته صابر، المرجع السابق، ص 60.

³ رضا كشان، المرجع السابق، ص 46-47.

ويعرّف "أوركانسكي" التنمية السياسية بأنّها "الرّفْع من قدرة الجهاز الحكومي على حسن استخدام الموارد البشرية والمادّية و ذلك لغرض تحقيق أهداف قومية"¹.

إذن من خلال ما تمّ عرضه في التعاريف أعلاه نلاحظ أن التنمية السياسية هي المحور الرئيسي لتحقيق وضمان تكريس الحقوق التنموية الأخرى اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية... الخ، فحسن تكوين الجهاز الحكومي ونجاعة أدائه تنعكس على الإرتقاء بمظاهر التنمية الإجتماعية من تعليم جيد والوصول إلى منظومة صحية تكفل السلامة الجسدية والنفسية للمواطن وتحقيق أمن غذائي يقف حائلا دون تعرّض المواطنين لأي أزمات تهدّد أمنهم الغذائي كالفقر والمجاعة وضمان مناصب شغل تفي بالقضاء على ظاهرة البطالة .

وكذلك تساهم التنمية السياسية في تحقيق التنمية الإقتصادية بحيث تكون الحكومة قادرة على الإستغلال الأمثل لثرواتها ومواردها الأوليّة ومواردها البشرية والمادّية واستغلالها بشكل يساهم في تطوير اقتصادها .

إذن التعاريف التي تمّ استعراضها هي بطريقة أو بأخرى تكون قد عرّفت التنمية السياسية بمدى قدرة الجهاز الحكومي على تحقيق جلّ أنواع التنمية من خلال الإستغلال الأمثل للإمكانيات البشرية والمادّية والمالية المتاحة، لكن بتحليل هذه التعاريف يتضح أنّ هناك عراقيل قد تحول دون وصول الكيانات السياسية داخل أي دولة لهذه الأهداف التنموية، و إلاّ لما كانت هناك دول ما زالت تقبع في دائرة

¹ حموته صابر، المرجع السابق، ص 61 .

التخلف لحدّ السّاعة، ولا شك أنّ من بين هذه العراقيل انعدام السلم والأمن الدولي فكيف يساهم هذا الأخير في عرقلة التنمية السياسية؟ إنّ تحقيق التنمية السياسية كما تمّ تعريفها أعلاه يستلزم وجود سلطة شرعية، وهذه الأخيرة لكي تعبر عن رغبة وطموحات شعبيها يجب أن تكون منتخبة بطريقة ديمقراطية، فالحكومة ككيان سياسي لها من الدور الريادي في تحقيق أوجه التنمية الأخرى وهي الوجه أو المعيار الأوّل الذي يمكن من خلاله الحكم بوجود تنمية سياسية، فالحكومة الشرعية المستمدة من إرادة الشعب ستحاول قدر المستطاع تحقيق التنمية لصالحه ولصالح الأجيال القادمة من خلال تجسيدها لمبادئ الحكم الراشد¹.

ونظرا لدور الحكومة المستمدة من إرادة الشعب تعكس التنمية السياسية داخل أي بلد وتساهم في تحقيق التنمية في مجالات شتى، فقد أصبحت مسألة نزاهة الانتخابات وشفافيتها هي من بين أولى المساعي التي تحرص قوات حفظ السلام على تجسيدها، حيث قامت في عدّة مناسبات بإيفاد بعثات من الخبراء لتقديم المساعدات لكي تتمّ هذه الانتخابات في جوّ غير مشبوه يتميّز بالشفافية والنزاهة مع ضرورة إحلال السلم والأمن في هذه الدول التي تشهد نزاعات، وكل ذلك لغرض ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها في جو آمن، و من بين هذه البعثات التي أشرفت بموجبها منظمة الأمم المتحدة على الانتخابات وضمن شفافيتها، بعثة نيكاراغوا سنة 1989 وموزمبيق وكمبوديا والسلفادور².

¹ ديب كمال، المرجع السابق، ص 136.

² وسيلة قانوني، توسيع مفهوم السلم والأمن الدوليين في القانون الدولي، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة سطيف، العدد 21، ديسمبر 2015، ص 73.

وبالإضافة إلى هذه المساعي من طرف منظمة الأمم المتحدة لإحلال السلم والأمن الدوليين لغرض ممارسة الشعوب حقها الديمقراطي في انتخاب ممثلها، فإنّ هناك حقائق تاريخية ثابتة تظهر أنّ جلّ التدخلات باستخدام القوة والإكراه التي تكون وفق المنظور الليبرالي لنشر قيم الديمقراطية ومواجهة المشاكل الأمنية في هذه الدول والتي تتمّ خارج الشرعية الأممية الحقّة والنزهة والمترفعة عن تحقيق أي أهداف باطنية لصالح أي دولة، هذه التدخلات ساهمت في بعث فوضى أمنية جديدة¹، ولم تساهم في بعث الإستقرار السياسي² الذي يؤدي لتحقيق التنمية السياسية.

¹ سميرة شرايطية، المرجع السابق، ص 56.

² لم يتفق الدارسون على تعريف موحّد للاستقرار السياسي، فهناك جانب يعرفه بأنّه التغيير المستمر في المؤسسات السياسية الرّسمية، وجانب آخر يعرف الاستقرار السياسي بالنظر للجهات الفاعلة في العملية السياسية من أحزاب سياسية ومجتمع مدني وغيرهم، حيث تقوم هذه الجهات بأعمال شغب وأشكال أخرى من الإضطرابات كرّدة فعل مثلا عن خسارتها في الانتخابات، وفي نظرهم تعتبر دول غير مستقرة سياسيا إذا لم تعترف الجهات الفاعلة الرئيسية بخسارتها في الإنتخابات، وأمّا الجانب الثالث من الدارسين فيعرف الإستقرار السياسي بأنّه ظاهرة كامنة يستدل عليها من البيانات وليس من الملاحظة المباشرة، فيعتبر أنّ عدم الاستقرار السياسي ظاهرة كامنة ويقيسه باستخدام نموذج معادلة هيكلية. لتفاصيل أكثر حول هذه النماذج والبيانات التي اعتمدها التعريف الأخير ينظر، النزاعات المتמادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، العدد 4، الأمم المتحدة، اللّجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، ص 22، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:

ثانيا- علاقة السلم والأمن الدوليين بالحق في التنمية البيئية

يجمع العلماء على أنّ مفهوم التنمية البيئية لا يتعد عن كونها " الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحتوي على التربة والماء والهواء، و ما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية وكائنات تنبض بالحياة، و ما تتميز به كلّ هذه المظاهر من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسية، وكل العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر"¹.

ونظرا لكون الإنسان لن يستطيع أن ينشأ بمنأى عن هذا العنصر المهم المتمثل في البيئة، وبفعل ظهور وتزايد عدّة عوامل أصبحت تهدّد هذا العنصر المهم لحياة الإنسان فلقد حظيت هذه البيئة باهتمام واسع جعلها تصنّف ضمن الجيل الثالث لحقوق الإنسان التي يلتزم المجتمع الدولي بصفة عامّة والدول بصفة خاصة بضمان المحافظة عليها وترقيتها، ومن هنا ظهر مصطلح التنمية البيئية أو ما يطلق عليها التنمية المستدامة حيث تم تعريفها وفق رؤية اقتصادية تقضي بأنّها " تلك العملية التي تقرّ بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أنّ التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متعارضة، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي سعي متواصل لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة"².

<https://www.google.com>

تاريخ الإطلاع: 12 جوان 2022، على الساعة 20:00.

¹ ديب كما، المرجع السابق، ص 84.

² هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 170.

وفي تعريف آخر لها قيل أنّها " رفع كفاءة استغلال الموارد التي تفي باحتياجات الأجيال الحاضرة مع عدم استنزافها والحفاظ عليها للأجيال المقبلة من خلال استراتيجيات التوازن البيئي كمحور ضابط لها"¹.

إذن من خلال هذين التعريفين للتنمية البيئية نلاحظ أنّهما ركزا على ضرورة إحداث نوع من التوازن بين التنمية الإقتصادية وحاجة الأجيال الحاضرة لهذه التنمية مع ضرورة الحفاظ وترقية كل ما يساهم في حماية البيئة، وذلك باعتبارها عنصر ضروري لحياة الإنسان في الحاضر والمستقبل .

والإشكال المطروح في مقام دراستنا هو كيف يأتُر انعدام السلم والأمن الدوليين على إحداث التنمية البيئية وتكريس هذا الحق باعتباره من الجيل الثالث لحقوق الإنسان ؟

يتأثر كل من السلم والأمن الدوليين متى تمّ التهديد باستعمال القوة أو الإستعمال الفعلي والحقيقي لها، أي نشوب حروب سواء فيما بين دولتين فأكثر أو داخل الدولة الواحدة، وهذه النزاعات بدورها تؤثر على سلامة البيئة واستدامتها، فهذه الحروب دون شك ستستعمل فيها مختلف الأسلحة المدمرة سواء نووية أو كيميائية أو بيولوجية إلى غيرها، ولا أدلّ على أنّ المساس بالسلم والأمن الدوليين له أثر مباشر وسلبي على سلامة البيئة ويقوّض النهوض بالحق في التنمية، هو

¹ رضا كشان، المرجع السابق، ص50.

اهتمام القانون الدولي بحماية البيئة حيث إنَّ قانون النزاعات المسلحة وسَّع من هذه الحماية لتشمل البيئة¹.

الخاتمة

إنَّ النهوض بالتنمية في جميع المجالات وضمن ترقيتها كحق يندرج ضمن الجيل الثالث لحقوق الإنسان لن يتحقق إلاَّ إذا توفر عنصر السلم والأمن الدوليين كأحد أهم الأسباب المؤدية لنجاح التنمية وضمن ترقيتها المستمرة كحق من حقوق الإنسان وفق النظرة التي كرَّستها عدَّة موثيق وإعلانات دولية، وهو ما عملت هذه الدراسة على توضيحه وإثباته، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

- إنَّ عدم نجاح عدَّة دول خاصة منها النامية في تحقيق التنمية بشتى أوجهها في عدَّة دول يرجع أساسا لانعدام السلم والأمن اللذان يعتبران عاملان رئيسيان في إحداث التنمية، وخير مثال نستدل به هنا هو ما شهدته بعض الدول العربية من نزاعات أثرت على تحقيق التنمية في كل من اليمن وسوريا وليبيا وغيرهم .

- إنَّ عدم اضطلاع بعض المؤسسات الدولية المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي، بالمهام الموكلة لها قد ساهم بشكل مباشر في الفشل في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها في عدَّة دول، ولنا في بعض الأزمات الدولية مثال عن ذلك، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، والإنتهاكات

¹ هشام بن عيسى بن عبد الله الدلاي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2017، ص120 .

الإسرائيلية المتوالية بحق الشعب الفلسطيني، وكذلك الحرب الأهلية في سوريا التي لا تزال تشهد حربا بالوكالة بين مختلف الدول.

وفي ختام هذه الدراسة اتضح لنا أنه لضمان السلم والأمن الدوليين الكفيلان بترقية وضمان تحقيق التنمية الشاملة يجب العمل على ما يلي :

- إعمال مبدأ حسن النية في العلاقات الدولية في شتى مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

- ضرورة تجرّد الهيئات الدولية المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين من أي رؤى و أهواء سياسية وتغليب المصلحة الخاصة على حساب مبادئ حقوق الإنسان وما اتفقت عليه المجموعة الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومجمل المواثيق والإعلانات الدولية التي أصبحت تعترف بالتنمية كحق تجب ترقيته وضمانه للإنسان أينما وجد .

- العمل على نقل التكنولوجيا في شتى الميادين من الدول المتقدمة إلى المتخلفة دون إيلاء أي أهمية لاعتبارات أخرى من شأنها أن تفرض منطق التبعية الذي لطالما تسعى أغلب الدول خاصة المصنعة منها لتكريسه في علاقاتها مع الدول الأخرى، متحججة في ذلك بحفاظها على مصالحها الإقتصادية، إلا أنّ هذه الدول هي من تطلق على نفسها أنها الرائدة في مجال حقوق الإنسان، وبالتأكيد ممارساتها تتناقض تماما مع ما تطلقه على نفسها .

- يجب على الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول التي تشهد تذبذبا معتبرا في نموها الإقتصادي أن تستغل ظروف السلم والأمن التي تكون تتمتع بها وتطور اقتصادها بما يضمن رفع الدخل الفردي وتحقيق الإكتفاء في شتى الميادين خاصة منها الأمن الغذائي، ذلك لأنّ أي تخلف في المجال الاقتصادي وقلة موارد

الدولة من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات داخل الدولة بما يكفي لزعزعة الاستقرار السياسي داخلها وينعكس على دول أخرى .

- يجب على الأنظمة السياسية الحاكمة في مختلف الدول اعتماد سياسات اقتصادية مدروسة تأخذ في الحسبان العمل على تسجيل تقدم مستمر وملحوظ في مجال التنمية الاقتصادية، وبطبيعة الحال هذا لن يتحقق إذا لم يتم الإعتماد على سياسة رشيدة مرتكز على مبادئ الحوكمة التي أثبتت نجاحها في عدّة دول .

- يجب على المجتمع الدولي بمختلف مكّوناته تطوير الدبلوماسية الخارجية بما يكفي لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وذلك لإرساء السلم والأمن الدوليين بصفتها عاملا رئيسيا لتحقيق التنمية في أي مجال، وبذل مزيد من الجهود الهادفة لتفعيل النصوص القانونية الدولية والتي تعترف بالتنمية كحق من حقوق الإنسان.

قائمة المراجع

- الكتب

- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، بنان، الطبعة الأولى، 2013 .

- محمّد عبد الله شاهين محمد، التحديات السياسية والإقتصادية لدول العربية وسبل معالجتها، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2017 .

- نبيل عبد الرحمن ناصر الدين، ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009 .

- هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2015.
- النصوص القانونية الدولية
- ميثاق الأمم المتحدة، الموقع عليه في 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو، دخل حيّز النفاذ في 24 أكتوبر 1945.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس بتاريخ ديسمبر 1948، بموجب القرار رقم 217 ألف.
- العهد الدولي لحقوق المدنية و السياسية، اعتمد وعرضا للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف(د-21)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، اعتمدا وعرضا للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف(د-21)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966.
- إعلان الحق في التنمية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986.
- إعلان وبرنامج عمل فيينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 جوان 1993.
- أطروحات الدكتوراه

- حموته صابر، النزاعات الإثنية في إفريقيا وإشكالية الأمن والتنمية " نيجيريا أنموذجا"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2021.

- رضا كشان، استراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر- الواقع والتحديات- أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، 2018-2019.

- سميرة شرايطية، أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة -دراسة عبر الإقليمية- أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، 2018.

- هادية يحيوي، السياحة والتنمية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2012.

- رسائل الماجستير

- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلاي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2017.

- المقالات العلمية

- ززارقة عيسى، ولد عمر الطيب، أعمال الحق في التنمية، مقال منشور بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة تيارت، العدد 2، المجلد 7، جوان 2020.

- شادية رحاب، رقية عواشيرة، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، العدد15، ديسمبر 2006.

- مدلل حفناوي، جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد10، جانفي 2015.

- وسيلة قنوني، توسيع مفهوم السلم والأمن الدوليين في القانون الدولي، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة سطيف، العدد 21، ديسمبر 2015.

- المواقع الإلكترونية

- النزاعات المتبادلة وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، العدد 4، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص22، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D9%88+%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7&ei=EyPcYv31MY->